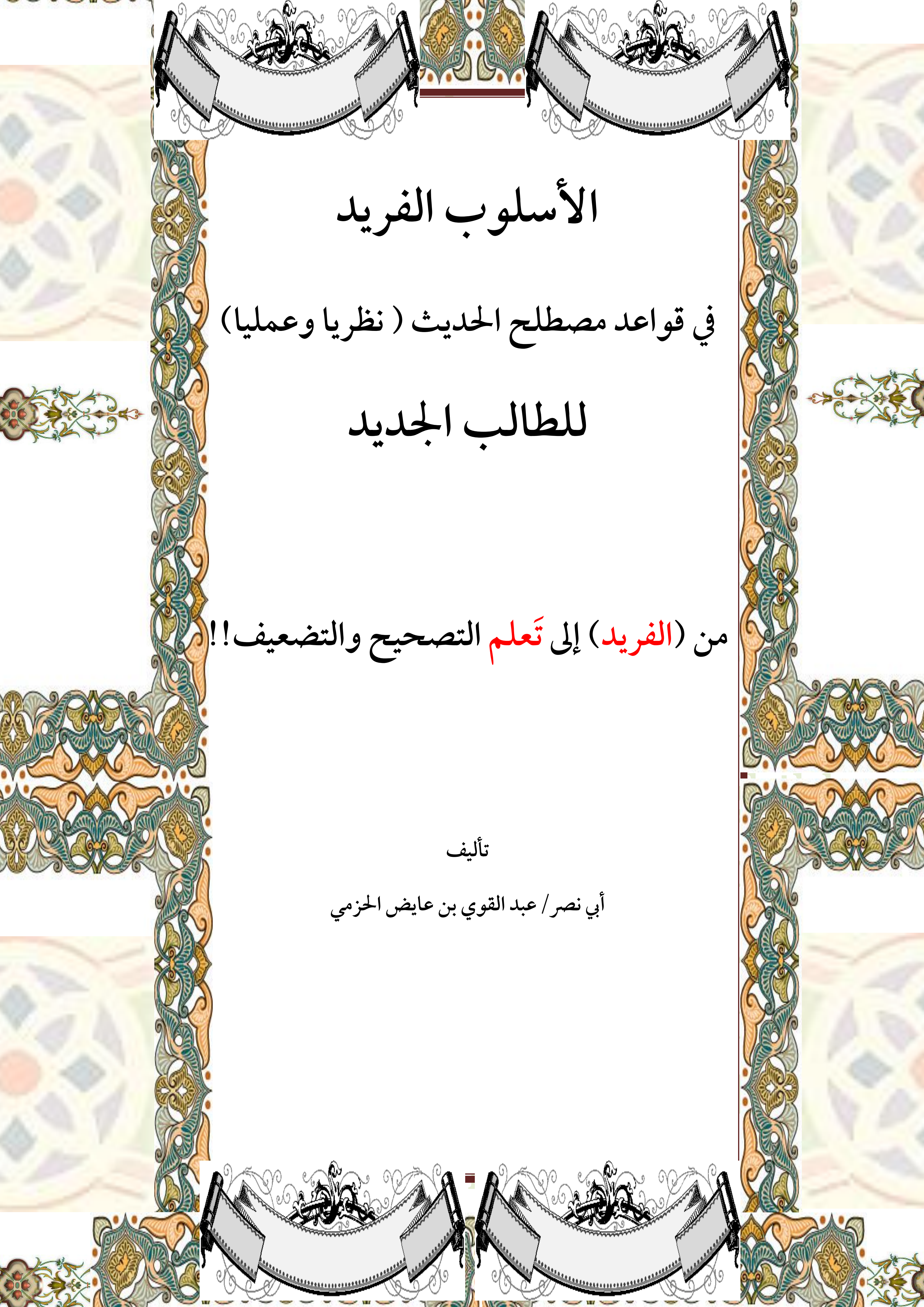


الأسلوب الفريد

في قواعد مصطلح الحديث (نظريا وعمليا)

للطالب الجديد

من (الفريد) إلى تَعلم التصحيح والتضعيف!!

تأليف

أبي نصر/ عبد القوي بن عايض الحزمي

بسم الله الرحمن الرحيم

{ المقدمة }

الحمد لله وكفى ، وصلاة وسلاما على عباده الذين اصطفى ، وعلى آله وأصحابه أولي الأحلام والنهى .

أما بعد

إن الجمع بين قواعد مصطلح الحديث ، نظريا وعمليا – أمر في غاية الأهمية ، وقل أن تجد من سلك هذا المسلك الممتع ، لأن الذي يتأمل في كثير من المؤلفات في قواعد مصطلح الحديث سيجدها إما أنها نظرية بحتة ، خالية من التطبيق العملي ، حتى إنني رأيت ممن درس البيقونية ، ثم اختصار علوم الحديث ، ثم النزهة ثم التدريب ، وبعد هذا الكم الهائل من الدراسة النظرية أعطيته حديثا ، يبحثه ويحكم عليه بما يستحقه إذ أن ذلك هو الغاية من دراسة علم مصطلح الحديث – فباء ذلكم الطالب بالفشل ، وما درى كيف يفعل!! و أيضا إما أنك تجد بالمقابل بعض الكتب التي تهتم بالطريقة العملية البحته فترى البعض يدرس الطريقة العملية (البحث) بدون أن يُلم بداية بقواعد مصطلح الحديث النظرية ، فكان حالهم كالذي يسير في ليلة مظلمة ، لا يكاد يرى طريقه.

و هناك صنف آخر من الكتاب والمدرسين والدارسين ممن أضاعوا أوقاتهم في دراسة التعريفات المنتقدة ، في مصطلح الحديث، و في الردود عليها .

فقمت – مستعينا بالله – بالجمع بين الدراسة النظرية(معرفة القواعد) والدراسة العملية (تطبيق تلك القواعد عمليا) أي كيفية الاستفادة من تلك القاعدة عمليا في تصحيح الحديث وتضعيفه) في وقت واحد ، ومقتصرا على أصح تعاريف قواعد مصطلح الحديث ، عند جهابذة هذا الفن ؛ عملا بنصيحة سمعتها من الشيخ مقبل رحمه الله ، في أحد دروسه الماتعة حيث أورد سؤالا على طلابه،

فقال رحمه الله : " هل المصطلح وسيلة أم غاية ؟

ثم أجاب – رحمه الله – فقال : هو وسيلة ، فعلى هذا لا ننصح الشخص أن يصرف وقته كله في المصطلح لأنه وسيلة ، أمر آخر ما أحوج الناس إلى تأليف ميسر يأخذ الصحيح من التعاريف ، ثم يأتي بأمثلة عليه ، يخطئ عالم من العلماء في التعريف كما في تدريب الراوي ويردون عليه بقدر ثلاث صفحات ، ثم يعيدونه في مكان أخر، يا إخوان الوقت أغلى من أن يضيع في هذه الأمور ، تحتاجون إلى تأليف في أصح التعريفات ... " اه

فكان من مقاصد هذا المؤلَف العمل بتلك النصيحة في اختيار أصح التعاريف ، مع المثال ، ثم التطبيق عمليا لتلك القواعد ، أثناء دراسة الحديث ، للوصول إلى الحكم على الحديث صحة وضعفا ، ثم التطبيقات العملية ليتدرب الطالب على تطبيق القواعد، والحكم على الحديث.

هذا وقد سلكت هذا المسلك ، عند تدريسي لهذا الكتاب لبعض الطلاب بدار الحديث بدماج فكان له الأثر الطيب ، وانتفعوا بذلك ، والفضل لله وحده.

*تنبيه : كل ما تراه في هذه الوريقات ، إنما هو منقول من كلام أهل العلم ؛ فليس لي إلا أسلوب العرض ، وهذه تعتبر إحالة بالجملة إلى كتب أهل العلم الفضلاء الذين استفدنا منهم حتى أريح بذلك نفسي، و أريح الطالب الجديد من تعب الحواشي ، فرحم الله علماءنا الأموات ، وحفظ أحياءهم

*وأخيرا لا بد أن تعلم – وهذا الكلام في غاية الأهمية – بأن المقصود من دراسة هذا العلم هو معرفة ما يقبل وما يرد من الروايات وإذا كان الأمر كذلك ، فحاول أن تصل إلى هذا العلم من أقرب وأقصر طريق راكبا لا ماشيا لأنه علم آلة ،فهيا يا طالب العلم تفضل ، و اركب معنا ، وطر مع (الأسلوب الفريد) لتحلق في سمائه ، وتهبط في مطاره ، لتصبح من رجاله ورواده !! ومع ذلك لا أدعي فيه الكمالَ، بل له أشباهٌ، ونظائرُ مليئةٌ بالفضائلِ، وهو كغيرِه يَعتريه الخطأُ و النقصانُ، وكاتِبَهُ الغفلةُ والنسيانُ، واللهُ المُعِينُ، وعليه التُكْلاَنُ.))

*تنبيهات مهمة :

*هذا الكتاب بهذا الأسلوب هو البداية ، ومع الممارسة قد يدرك الباحث النهاية

*أعرضت عن بعض المصطلحات النظرية البحته التي ليس لها تعلق بالطريقة العملية في الحكم على الأسانيد صحة وضعفا ، حفاظا على الأوقات

*عندما تريد الحصول على ترجمة للراوي ، أو تريد جمع طرق الحديث ؛ من الأفضل أن تستعن بالمكتبة الإلكترونية كالمكتبة الشاملة أو بالبرامج الحديثية ؛ كبرنامج (جوامع الكلم) أو برنامج (جامع الحديث) وغيرها ، وذلك لأمرين :

أولا : لتوفر آلاف الكتب بتلك الصيغة ، في ذواكر الجولات ، والكمبيوترات

وثانيا : لسهولة طريقة البحث فيها ،كما ستعرف ذلك في ثنايا هذا الكتاب.

*ابتعد- غير مأمور- عن كثرة الحواشي ، وامش خطوة خطوة مع هذا الكتاب ، وسوف ترى الثمرة بإذن الله ، والتوفيق بيد الله ، وسيكون عرض هذا الكتاب كالتالي :

أولا : التعريف(النظري) ، ثم التمثيل ، ثم تطبيق التعريف عمليا ، ثم التطبيقات العملية لتدريب الطلاب على تطبيق تلك القواعد حتى يصل إلى مهارة الحكم على الحديث صحة أو ضعفا .

* بعد دراستك لهذا الكتاب إذا أردت أن تعرف مستواك ، ومهارتك في قدرتك على التصحيح، والتضعيف ما عليك إلا أن تأخذ أي حديث من الأحاديث التي ما قد عرفت صحتها من ضعفها ، تأخذه من الترمذي ، أو من أبي دواد ، أو من النسائي ، أو من ابن ماجة ، ثم تحكم على سنده بم يستحقه ، ثم ترجع بعد ذلك إلى ما قال عنه المعاصرون كالألباني والوادعي وغيرهم ، لتعرف هل أصبت أم أخطأت؟!

* تنبيه : من عنده إشكالات ، أو استدراكات ، تتعلق بهذا الكتاب ، أو حتى من أراد المساعدة في فهمه وحل أسئلته لمن عزم على دراسته بنفسه ؛ فعليه أن يتواصل بهذا الرقم (واتساب) مشكورا ، لا مأمورا على أن يكون التواصل فيما يتعلق بمصطلح الحديث ، دون غيره ، رزقنا الله وإياكم العلم النافع ، والعمل الصالح

((+255769823921))

مقدمات وبدايات مهمة للطالب الجديد

***ما تعريف علم مصطلح الحديث؟**

تعريفه هو عبارة عن قواعد عن طريقها يعرف ما يُقبل وما يُرد من الروايات .

***ما فائدة علم مصطلح الحديث؟**

معرفة ما يقبل وما يرد من الروايات.

***من هو الصحابي؟**

هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ،ومات على ذلك ، ولو تخللت ردة على الأصح.

***من هو التابعي؟**

هو كل مسلم لقي صحابيا مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومات على ذلك.

***ما هو الحديث؟**

الحديث هو : ما أضيف إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف في خُلُقه، أو خِلْقَتِه.

فمن أقواله ، مثل : (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)

ومن أفعاله ، مثل : (كان إذا قام من نومه يشوص فاه بالسواك) ،

ومن تقريره ، مثل : تقريره الجارية حين سألها: "أين الله؟" قالت: في السماء، فأقرها على ذلك صلّى الله عليه وسلّم.

و مثاله من الوصف في خُلُقه: كان النبي صلّى الله عليه وسلّم أجود الناس وأشجع الناس

و مثاله من الوصف في خِلْقَتِه: كان النبي صلّى الله عليه وسلّم ربعة من الرجال: ليس بالطويل، ولا بالقصير.

*ما هو الخبر؟

الخبر: الخبر أعم من الحديث فإنه يطلق على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وما أضيف إلى غيره كالصحابة والتابعين .

*ما هو الأثر؟

الأثر: الأثر مرادف للخبر فيطلق على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى الصحابة والتابعين ، وأكثر ما يستعمل الأثر في المضاف إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم.

*ما هو الحديث القدسي؟

الحديث القدسي: هو الحديث الذي يرويه لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم– عن ربه تبارك وتعالى مسنداً ذلك إليه بقوله: قال الله تعالى ، أو يقول الله تعالى ، ونحوها من الألفاظ

مثاله : قوله صلّى الله عليه وسلّم فيما يرويه عن ربه – تعالى – أنه قال: "أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم"

*ما هو الفرق بين القرآن ، والحديث القدسي ، والحديث النبوي؟

القرآن : لفظه ومعناه من الله ، متعبد بتلاوته ، معجز في لفظه ، ولا يجوز روايته بالمعنى ، ولا ينزل إلا بواسطة جبريل ، ويقرأ به في الصلاة ، محفوظ من التغيير والتبديل.

الحديث القدسي : أيضا لفظه ومعناه من الله ، ينزل بواسطة جبريل ، وبغيره ، والنبي صلى الله

عليه وسلم راويه وناقله ، وليس متعبد بتلاوته ، ولا معجزا في لفظه ، ويجوز روايته بالمعنى، ومنه الصحيح ومنه الضعيف ، ولا يقرأ في الصلاة .

تنبيه : قول من قال بأن الحديث القدسي لفظه من الله ، ومعناه من النبي صلى الله عليه وسلم قول لا يدعمه الدليل.

الحديث النبوي : معناه من الله ، ولفظه من النبي صلى الله عليه وسلم.

*ما معنى سند الحديث أو طريق الحديث؟؟

معنى سند الحديث أو طريق الحديث : هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن ، مثل : حدثنا فلان عن فلان ...حتى يصل إلى متن الحديث(لفظ الحديث).

*ما معنى قول الحفاظ : أخرجه فلان عن فلان (بمثله) ، أو (بنحوه أو بمعناه)؟

قولهم (بمثله) : أي إذا جاء الحديث من طريقين وكان لفظ الحديث واحدا

وقولهم (بنحوه أو بمعناه) : إذا جاء الحديث من طريقين متقاربين في معنى الحديث دون لفظه أي معنى الحديثين متقاربان وليس بنفس اللفظ

*ما معنى الحديث المرفوع ؟

معنى الحديث المرفوع ، هو الذي ينتهي إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

*ما معنى الحديث الموقوف؟

معناه هو الذي ينتهي سنده إلى الصحابي، وقد يستعمل الموقوف في غير الصحابي ولكن مقيدا ، كقولهم : وقفه مالك على نافع أي جعله من قول نافع ، ونافع تابعي

*فائدة : قول الصحابي يكون موقوفا إلا فيما يذكره في أسباب نزول الآيات فيكون مرفوعا.

*فائدة :الصحيح أن قول الصحابي إذا انفرد ليس بحجة ، و الحجة إجماعهم.

*ما معنى الحديث المقطوع؟

معناه هو الذي ينتهي إسناده إلى التابعي.

*ما معنى علم الجرح والتعديل أو علم الرجال؟

هو معرفة حال الراوي جرحا وتعديلا، ومعرفة من يقبل ، ومن يرد من الرواة.

*ما أهمية علم مصطلح الحديث؟؟

أما أهمية علم مصطلح الحديث : فتظهر أهميته في أن العلوم كلها في الغالب بحاجة إليه فالحديث ،والعقيدة ، و الفقه ، والتفسير ، والتأريخ ، واللغة ، بحاجة إليه لأن هذا العلم يبين ما ثبت وما لم يثبت ثنايا تلك العلوم السابقة ، وبالأخص فيم يتعلق بأحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم-.

.

تطبيقات عملية

*ضع (صح) أو (خطأ) أمام العبارة المناسبة؟؟

الحديث المسند آخره ينتهي إلى الصحابي ( )

الحديث المقطوع آخره ينتهي إلى الصحابي ( )

القرآن الكريم ، والحديث القدسي كلاهما كلام الله ( )

علم المصطلح بحاجة إلى جميع العلوم ( )

قول الصحابي الواحد في مسألة يعتبر حجة ( )

(الحديث و الخبر والأثر) قد يطلق كلا منهما على الآخر ( )

تقسيم الحديث من حيث القَبُول والرد

ينقسم الحديث من حيث القبول ، والرد إلى ثلاثة أقسام :

١- الحديث الصحيح ٢- الحديث الحسن ٣- الحديث الضعيف

أولا : الحديث الصحيح

تنبيه : الحديث الصحيح ينقسم إلى قسمين :

الأول : الحديث الصحيح لذاته ، وهو المقصود عند الإطلاق ، أي إذا قلنا : هذا حديث صحيح فلا داعي أن تقيده بكلمة (لذاته) وهو المقصود بالدراسة هنا

الثاني : الصحيح لغيره ، وهذا سوف نأخذه عند درس الاعتبار (الشواهد والمتابعات) لأنه المكان المناسب لدراسته ، لتعلقه بالشواهد ، والمتابعات

الحديث الصحيح

- تعريف الحديث الصحيح(نظريا) : هو الذي يتصل إسناده ، بنقل العدل ، تام الضبط ، عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذا ، ولا معللا.

فلا حظ أن التعريف جمع شروطا خمسة ، فتأمل هذه الشروط مع تعاريفها:

١- الاتصال : وهو سماع كل راو من الراوي الذي يليه ، وهذا معنى قولهم : هذا السند موصول! أي كل راو سمع ممن فوقه

٢- العدالة : أي لا يكون الرواي مجروحا ، أو مجهول العدالة فلا يُعرف حاله جرحا ولا تعديلا ، بل لا بد في الرواي أن يكون عدلا

٣- الضبط : أي أن يكون الراوي متقانا للرواية ، وهو قسمان :

ا- ضبط صدر : وهو أن يكون حافظا إذا حدث من حفظه يعيده بدون زيادة ولا نقصان .

ب – ضبط كتاب: وهو أن يكون ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه ،و حافظا لكتابه من أهل السوء من العبث به بالزيادة أو بالنقصان.

٤- عدم الشذوذ : أي ألا يُخالف الراوي من هو أحسن منه حفظا أو عددا

توضيح : فالشاذ يحصل مثلا أن تجد أن خفيف الحفظ يخالف قوي الحفظ في الرواية ، أو الواحد يخالف ثلاثة.

٥- عدم العلة : عدم وجود سبب خفي يُضَعف به الحديث الذي ظاهره الصحة ، فمثل وجود العلة : أن تجد راويا لم يسمع من الراوي الذي يليه.

المثال على الحديث الصحيح

قال الإمام ابن ماجة – رحمه الله – : حدثنا هارون بن سعيد الأيلي ، حدثنا عبد الله بن وهب بن مسلم، أخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم – صلى العيد بالمصلى مستترا بحربة "

تطبيقه (عمليا) : الطريقة العملية لشروط الحديث الصحيح النظرية :

١ – ادخل المكتبة ، وتعرف على مواضع الكتب ، وانظر أين تقع كتب الحديث والتراجم وإلا أخذت معك ما يسهل حمله ، مثل : " التقريب " والأفضل والأحسن أن يكون عندك جهاز حاسوب أو جوال فيه(المكتبة الشاملة) وأفضل من ذلك أيضا أن يكون عندك برنامج (جوامع الكلم) أو (جامع الحديث) أو أي برنامج آخر للحديث النبوي ، سواء على الكمبيوتر ، أو الجوال.

٢ – انظر في الحديث الذي بين يديك (حديث ابن ماجة) حيث سيتم تطبيق شروط الحديث الصحيح عليه ، ونبدأ الآن بتطبيق شروط الحديث الصحيح الخمسة :

١ – الشرط الأول وهو الاتصال : وكيف تعرف أن الشرط الأول الذي هو الاتصال قد تحقق في سند الحديث الذي بين يديك؟؟

الجواب : تعرف أن الاتصال قد تحقق في السند عن طريق النظر بعينك إلى السند ، وذلك بالنظر إلى صيغ التحديث التي يتم بها الاتصال وهي :

(حدثنا) ، و (أخبرنا) ، و (سمعت) ، و (قرأت عليه) ، و(أنبأنا)

فهذه الصيغ وجودها يدل على الاتصال،

وهناك صيغ أخرى وهي : (عن) ، و (أنَّ) ،و (قال) وهذه الصيغ تحتمل الاتصال ، وعدم الاتصال ، فلا يحكم بالسماع بمجرد وجود هذه الصيغة ، وتكون هذه الصيغ دالة على الاتصال إذا وَجَدتَ في السند واحد من أمرين :

الأمر الأول : إذا لم يوصف الراوي الذي أتى بتلك الصيغة بالتدليس(وسوف يأتي معناه) ، وليس هناك من المحدثين من ينفي سماعه ممن يليه أي من شيخه.

الأمر الثاني : أن تجد هذا الإسناد نفسه الذي بين يديك عند من اشترط الصحة كالبخاري ومسلم فإن (عن ، وأنَّ) في البخاري ومسلم مثل (حدثنا) وأخواتها في الدلالة على الاتصال.

فإذا رأيت واحدا من هذين الأمرين السابقين قد تحقق في حديثك فيكون حديث بذلك متصلا.

وكيف نعرف أن الراوي لم يوصف بالتدليس ؟؟

نعرف ذلك عن طريق النظر في ترجمته ، كما سيأتي

وكيف أعرف أنه ليس هناك من ينفي سماعه من شيخه الذي يليه؟؟

الجواب : تعرف ذلك عن طريق الرجوع إلى الكتب التي اهتمت بنقل السماع من عدمه ، و من هذه الكتب هي :

*كتاب المراسيل لابن أبي حاتم

*كتاب جامع التحصيل للعلائي

*كتاب تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي

ومن المعاصرين :

*كتاب (الإكليل فيما زاد على كتب المراسيل) لأحد المعاصرين ، وله كتاب آخر أوسع منه بعنوان : (الجامع في المراسيل) ، وما يجري مجراها ، يهتم بالبحث في الاتصال ، وأنواع الانقطاع.

فعند النظر في السند المتقدم نلاحظ أن ابن ماجة صرّح بالسماع (الاتصال) فقال : حدثنا و كذلك عبد الله بن وهب صرّح بالسماع فقال : أخبرنا ، وأما سليمان بن بلال ، ويحيى بن سعيد فكلاهما قالا : (عن) وهي هنا محمولة على السماع (الاتصال) لأننا عند الرجوع إلى ترجمتهم من كتاب التقريب لم نجد أحدا وصفهما بالتدليس ، و لم نجد أيضا من الأئمة من ينفي سماعهما ممن فوقهم.

إذاً الحديث تحقق فيه الشرط الأول وهو : الاتصال

٢- الشرط الثاني : (العدالة)

٣-الشرط الثالث : (الضبط)

وهذان الشرطان (العدالة مع الضبط) تجمعهما كلمة (ثقة) فما فوقها

(ثقة ثبت) (ثقة حافظ) (إمام)... وما نحو هذه الأوصاف.

فإذا قال عالم من علماء الجرح والتعديل ، ممن لم يعرف بالتساهل : فلان : ثقة ، فهذا يعني أن الراوي توفر فيه شرطان ، وهما (العدالة ،والضبط) .

وكيف أعرف بأن الراوي ثقة أو ليس بثقة؟؟

طريقة معرفة أن الراوي ثقة أو ليس بثقة يكون عن طريق الرجوع إلى كتب تراجم الرواة ، ومن أسهلها التقريب (تقريب التهذيب) وهو مرتب على أحرف الهجاء ،

ولا تبحث في التقريب إلا إذا كان حديثك الذي تبحث عنه موجودا في أحد الأمهات الست ، وهي : (البخاري – مسلم – النسائي – أبو داود – ابن ماجة – الترمذي) و عند النظر في حديثنا نلاحظ أنه من ضمن الأمهات الست ، لأنه عند ابن ماجة ، فنظرنا في التقريب فوجدنا الرواة الذين في السند من بداية شيخ ابن ماجة وهو هارون بن سعيد ، إلى التابعي : يحيى بن سعيد وجدناهم كلهم ثقاتا ، أما الصحابي فلا ينظر في حاله لأن الصحابة كلهم عدول ، فيكون بذلك قد توفر في الحديث الشرط الثاني والثالث : (العدالة) و (الضبط)

إلى هنا ممكن أن تقول عن الحديث بأن (إسناده صحيح) أو (ظاهره الصحة) ولا تقل بأنه(حديث صحيح) لأنه توفرت فيه ثلاثة شروط فقط وهي

(١ – الاتصال ٢– العدالة ٣– الضبط)

وبقي شرطان وهما : الأول : عدم الشذوذ ، والثاني : عدم العلة

٤ – عدم الشذوذ : والحديث بعد الدراسة ليس شاذاً، ونعلم ذلك بجمع كل الروايات لهذا الحديث من كتب الحديث، وهذا الحديث لا توجد فيه مخالفة أي لا توجد فيه أسانيد أو متون تخالف بعضها بعضا بزيادة أو بنقصان لا في السند ولا في المتن.

٥ – عدم العلة : بعد دراسة الحديث لم نجد من أعل الحديث من الحفاظ، وإعلال الحديث يكون من أهل العلم الكبار، العارفين بجل حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام وفي الغالب إذا توفرت الأربعة الشروط السابقة فإن الحديث يكون خاليا من العلة ، وفي أحوال قليلة ، يكون الحديث معلا مع توفر الشروط الأربعة.

إذن: بعد توفر الشروط الخمسة ، فحديث أنس حديث صحيح

تطبيقات عملية:

طبق عملياً شروط الحديث الصحيح على هذا الحديث ، لكي تعرف صحة الحديث من ضعفه ، مع الترجمة المختصرة لكل راو ؟؟

قال الامام الترمذي – رحمه الله –

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (سليمان بن داود) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ (بن أسلم) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : (كَانَ أَخَوَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ أَحَدُهُمَا يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْآخَرُ يَحْتَرِفُ فشَكَا الْمُحْتَرِفُ أَخَاهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَعَلَّكَ تُرْزَقُ بِهِ)

ج :

....

....

....

....

....

....

....

....

....

الحديث الحسن

تنبيه : الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين :

الأول : الحديث الحسن لذاته ، وهو المقصود عند الإطلاق ، أي إذا قلنا : هذا حديث حسن (أي لذاته) ولا داعي أن تقيده بكلمة (لذاته) وهو المقصود بالدراسة هنا

الثاني : الحسن لغيره ، وهذا سوف نأخذه عند درس الاعتبار (الشواهد والمتابعات) لأنه المكان المناسب لذكره ، لتعلقه بالشواهد ، والمتابعات.

الحديث الحسن

تعريفه(نظريا) : هو نفس تعريف الحديث الصحيح إلا أن الفارق بين الصحيح والحسن يكون في الشرط الثالث وهو " الضبط "فالصحيح (تام الضبط)، والحسن (خفيف الضبط) ، مع توفر بقية الشروط ، فتكون شروط الحديث الحسن كالآتي :

١ – الاتصال ٢ – العدالة ٣ – خفيف الضبط ٤ – عدم الشذوذ ٥ – عدم العلة

المثال على الحديث الحسن

قال الامام الترمذي – رحمه الله -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِّ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو الْخَطَّابِ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَشْفَعَ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالَ أَنَا فَاعِلٌ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِّ فَأَيْنَ أَطْلُبُكَ قَالَ اطْلُبْنِي أَوَّلَ مَا تَطْلُبُنِي عَلَى الصِّرَاطِ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَلْقَكَ عَلَى الصِّرَاطِ قَالَ فَاطْلُبْنِي عِنْدَ الْمِيزَانِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ أَلْقَكَ عِنْدَ الْمِيزَانِ قَالَ فَاطْلُبْنِي عِنْدَ الْحَوْضِ فَإِنِّي لَا أُخْطِئُ هَذِهِ الثَّلَاثَ الْمَوَاطِنَ

تطبيقه (عمليا) : الطريقة العملية لتطبيق شروط الحديث الحسن:

هي نفس تطبيق شروط الحديث الصحيح ، وهي :

الشرط الأول الاتصال : ونعرف ذلك من النظر بالعين إلى صيغ التحديث في السند المتقدم ؛ فنلاحظ أن جميع الرواة صرحوا بالسماع إلا النضر بن أنس قال : (عن) ، وهي محمولة على السماع لأنه لم يوصف بتدليس ، ولا أحد من أهل العلم قال بعدم سماعه من شيخه الذي يليه

إذاً تحقق الشرط الأول وهو : الاتصال

الشرط الثاني مع الثالث : (العدالة + خفيف الضبط) وهذان الشرطان في الحديث الحسن تجمعهما كلمة (صدوق) أوما يشابه هذه الكلمة ، مثل : (لا بأس به) وغيرها مما يساويها فرجعنا إلى تراجمهم من التقريب - لأن الحديث في الترمذي والترمذي من ضمن الأمهات الست - فوجدناهم ثقاتا ، ما عدا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو الْخَطَّابِ قال عنه الحافظ في التقريب : (صدوق)

إذا تحقق الشرط الثاني والثالث : (العدالة + خفيف الضبط) عن طريق كلمة (صدوق)

الشرط الرابع : عدم الشذوذ ، لا يوجد شذوذ في الحديث أي لم نجد فيه راويا مخالفا للرواة لا بزيادة ، ولا بنقصان !وبذلك يكون قد تحقق الشرط الرابع :وهو عدم الشذوذ

الشرط الخامس : عدم العلة ، لم نجد من أهل العلم من أعله ، أو ذكر هذا الحديث في كتب العلل ، خاصة مع توفر الشروط السابقة.

إذن تحقق الشرط الخامس : ليس معتلا

إذن : الحديث حسن من أجل (حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو الْخَطَّابِ) فإنه (صدوق) وقد حُسِن الحديث من أجله. ولاحظ أن الرواة كلهم ثقات إلا واحدا صدوقا فصار الحديث حسنا بسبب هذا الواحد الصدوق.

تطبيقات عملية على الحديث الحسن

طبق عملياً شروط الحديث الحسن على هذا الحديث ، حتى تعرف صحة الحديث من ضعفه مع الترجمة المختصرة لكل راو ؟؟

قال الإمام الترمذي رحمه الله : حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا الحسن بن سوار، حدثنا ليث بن سعد عن معاوية بن صالح ،أن عبد الرحمن بن جبير بن نفير حدثه عن أبيه (جبير بن نفير) عن كعب بن عياض قال:

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (إن لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال).

ج :

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

الحديث الضعيف

تعريف الحديث الضعيف(نظريا) : هو الحديث الذي لا تجتمع فيه صفات القَبول،وذلك بفقد شرط أو أكثر من الشروط الخمسة المتقدمة

فكل شرط من الشروط الخمسة السابقة إذا فُقِدَ من الحديث ،سيظهر لنا الحديث الضعيف بأسماء مختلفة ، وإليك تفصيل ذلك :

فقد شرط الاتصال

إذا فُقِدَ شرط الاتصال ؛ ظهرت لنا مجموعة من الأحاديث الضعيفة ، وهي :

١- المُعْضَل ٢- المعَّلق ٣- المنقطع ٤- المرسل ٥- المدلس

وإليك تفصيلها :

المعلق

تعريفه(نظريا) : هو ما سقط من أول إسناده راو أو أكثر على التوالي ، ولو إلى آخر السند ، كأن يقول المصنف : (قال فلان) أو (ذكر فلان) أو (روى فلان)أو (بلغنا عن فلان) أو (قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –)

توضيح : يعني أن المصنف لا يقول : (حدثنا) أو (أخبرنا) ، أو (سمعت) ، بل يأتي بصيغة تحتمل السماع وعدمه مثل (قال) ، و (ذَكر) و(ذُكر)و...

ماحكم الحديث المعلق ؟

الحديث المعلق من قسم الضعيف حتى يأتي موصولا بذكر الرواة ، فإذا جاء من طريق آخر بذكر الرواة ، وعرفتَ عدالتهم حكمتَ عليه بالصحة ، لأن السبب في ضعف الحديث المعلق هو أن هناك رواة سقطوا لا ندري عن حالهم فقد يكون فيهم المدلس ، والكذاب ، وغير ذلك.

المثال على المعلق :

قال ابن هشام في السيرة وذكر عبد الله بن جعفر بن المسور بن مخرمة عن أبي عون قال أن امرأة من العرب قدمت بجلب لها فباعته بسوق بني قينقاع . . . فجعلوا يريدونها على كشف وجهها فأبت ...)

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية : الطريقة العملية في معرفة المعلق تتم عن طريق النظر أيضا بالعين ، فعندم تلاحظ أن المصنف في بداية السند لا يأتي بصيغة التحديث ، وإنما يقول : (قال) أو (ذكر)، وما شابه ذلك من الألفاظ التي لا تدل على التصريح بالسماع ، وليس الراوي شيخا للمصنف فهنا تعلم أنه معلق .

فنلاحظ أن ابن هشام – رحمه الله – يرويه عن عبد الله بن جعفر بن المسور بن مخرمة ، وهوليس من مشايخه الذي يروي عنهم مباشرة بل بين ابن هشام وعبد الله بن جعفر مفاوز ، كما يقول الألباني – رحمه الله – وقد أتى ابن هشام بصيغة لا تدل على الاتصال ، وهي : (ذكر) إذن : الحديث فقد منه الشرط الأول(الاتصال) فالحديث غير متصل ، وهو ضعيف ويسمى في هذه الحالة حديثا معلقا ، والتعبير الصحيح أن تقول : أخرجه ابن هشام معلقا ، أي لا تقل : أخرجه ابن هشام فقط لا بد أن يقيد بالتعليق ، هكذا نقول في كل من أخرج حديثا معلقا.

فائدة مهمة :

الصحيح أن الأحاديث المعلقة في الصحيحين ، ليست على شرط البخاري ومسلم ، فليست صحيحة إلا إذا وصلت في نفس الصحيحين قبلت أي (ذُكر الرواة الساقطون)
فإن وصلت خارج الصحيحين حكم على السند بما يستحقه

تطبيقات عملية

طبق شرط الاتصال فقط على هذا السند :

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ صَلاَةُ الرَّجُلِ فِي الْفَلاَةِ تُضَاعَفُ عَلَى صَلاَتِهِ فِي الْجَمَاعَةِ ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ

ج :

....

....

....

....

المرسل

تعريفه(نظريا) : هو ما أضافه التابعي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – .

حكم الحديث المرسل :

الحديث المرسل من قسم الضعيف لأننا لا ندري ما حال الراوي التابعي الساقط لأنه وجد

أن التابعي قد يروي عن تابعي آخر ، وأما إذا علمنا أن الذي سقط هوالصحابي فقط فإن ذلك لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول.

المثال على المرسل : أخرج عبد الله بن أحمد في " زوائد الزهد " ورواه عنه الديلمي فقال حدثنا عبد الله حدثنا بيان بن الحكم حدثنا محمد بن حاتم حدثني بشر بن الحارث حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن الحسن قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ثلاث لا يحاسب بهن العبد : ظل خص يستظل به ، وكسرة يشد بها صلبه ، وثوب يواري عورته "

تطبيقه (عمليا) التطبيق العملي :

عند النظر في السند سنلاحظ أنه متصل بدلالة وجود الصيغ التي تدل على السماع ، إلا عيس بن يونس فأنه أتى بصيغة (عن) وهي هنا محمولة على السماع لأن عيسى ثقة مأمون لم يوصف بتدليس ، وأيضا هشام أتى بصيغة (عن) وهي هنا محمولة على السماع لأن هشام وهو ابن حسان ثقة حافظ لم يوصف بتدليس ، وأيضا الحسن أتى بصيغة (قال) وهي تحتمل السماع وعدم السماع ، وهي هنا محمولة على عدم السماع لأننا وجدنا عند النظر في ترجمة الحسن بأنه هو الحسن البصري التابعي المعروف ، والتابعي كما هو معلوم لم يدرك النبي – صلى الله عليه وسلم – وهنا كما تلاحظ أضافه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة.

إذا الحديث ضعيف لأنه فقد شرط الاتصال ، ويسمى هنا بالحديث : المرسل

تطبيقات عملية

طبق شرط الاتصال فقط على هذا السند : أخرج سعيد بن منصور في سننه قال : حدثنا أبو معاوية، حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، عن ابن أبي مليكة ، قال: أذّن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة؛ فقال:حي على الفلاح.

ج :

....

....

....

....

....

....

المعضل

تعريفه (نظريا) : هو ما سقط من إسناده راويان ، أو أكثر بشرط التوالي أي راو بعد راو سواء من أول السند أو من وسطه أو من آخره .

حكم الحديث المعضل:

الحديث المعضل من قسم الضعيف لأننا لا ندري ما حال الرواة الساقطين

المثال على المعضل :

قال الإمام البيهقي – رحمه الله – :

أخبرنا أبو نصر بن قتادة أخبرنا أبو عمرو بن مطر سمعت أبا خليفة يقول سمعت ابن عائشة قال: لما قدم النبي المدينة جعل النساء والصبيان والولائد يقلن :

(طلع البدر علينا من ثنيات الوداع)

(وجب الشكر علينا ما دعا لله داع)

تطبيقه (عمليا) :الطريقة العملية

وستكون على الاتصال فقط ، لأن الكلام على فقد الاتصال دون غيره ، فنلاحظ من خلال النظر بالعين في هذا السند أن البيهقي صرح بالسماع(الاتصال) ، و أبو نصر بن قتادة صرح بالسماع ، وأبو عمرو بن مطر صرح بالسماع ، وأبو خليفة صرح بالسماع
وأما ابن عائشة فلم يصرح بالسماع فأتى بصيغة : (قال) ، وهذه من الصيغ التي تحتمل السماع وعدمه ، وهي هنا محمولة على عدم السماع ، لأنه عند النظر في ترجمته نجد أنه ليس صحابيا بل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم رجال أكثر من ثلاثة ، مع أنه في السند – كما تلاحظ – يضيف ذلك مباشرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم !!!وعلى هذا فيكون الحديث معضلا.

تطبيقات عملية على المعضل

طبق شرط الاتصال فقط على هذا السند:

قال البيهقي في شعب الإيمان : أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، نَا أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ الْمُنَادِي ، نَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، نَا شَيْبَانُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : ذُكِرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ، كَانَ يَقُولُ : " لا يُصِيبُ ابْنَ آدَمَ خَدْشُ عُودٍ ، وَلا عَثْرَةُ قَدَمٍ، وَلا اخْتِلاجُ عِرْقٍ إِلا بِذَنْبٍ،وَمَا يَعْفُو اللَّهُ عَنْهُ أَكْثَرُ

تنبيه : معنى (نا) في الإسناد هي اختصار لكلمة (حدثنا)

ج :

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

المنقطع

تعريف المنقطع(نظريا) : وهو ما سقط من إسناده راو واحد ، أو أكثر ليس على التوالي ، ليس في أول السند ولا في آخره ، ولكن من أثناء السند

حكم المنقطع : ضعيف لأننا لا ندري ما حال الرواي الساقط

والراجح : أن المنقطع يطلق على كل مالم يتصل إسناده سواء كان معضلا أو معلقا أو مرسلا

المثال على المنقطع :

قال ابن أبي شيبة : حدثنا حاتم بن إسماعيل ، عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه محمد بن علي قال : قال عمر وهو في مجلس بين القبر والمنبر ماأدري كيف أصنع بالمجوس وليسوا بأهل كتاب ، فقال عبد الرحمن بن عوف ، سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول : سنوا بهم أهل الكتاب.

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية:

تأمل في السند ، وتنبه للراوي الذي أتى بالصيغة المحتمِلة للسماع وعدمه

فنلاحظ في السند أن ابن أبي شيبة صرح بالسماع ، وحاتم وجعفر كلاهما قالا : عن ، وهي هنا محمولة على السماع ، لأنهما لم يوصفا بتدليس ، وأيضا لم ينف أحد من العلماء السماع عنهم ، وأما محمد بن علي فقد أتى بصيغة أيضا تحتمل السماع وعدمه وهي : (قال) وبما أنه ثقة لم يوصف بتدليس فالأصل أنه تحمل على السماع ، لكن وجدنا أثناء البحث في ترجمته أن أبا زرعة يقول : محمد بن علي بن الحسين عن عمر مرسل(منقطع) ، إذا فهو منقطع لأن محمدا لم يسمع من عمر لأنه لم يدرك عمر

فائدة : من الكتب التي تساعدك على معرفة السماع من عدمه هي كتب تقدم ذكرها منها :

١ – المراسيل لابن أبي حاتم ٢– جامع التحصيل في أحكام المراسيل

فعليك أن تبحث عن الراوي الذي قال (عن أو إن أو قال) فيها وهي مرتبة على أحرف الهجاء أو اكتب اسم الراوي في خانة البحث ، واضغط على كلمة (بحث) إذا كنت تملك مكتبة ألكترونية ، وهو الغالب عند بعض طلاب العلم لتوفرها بسهولة ، بخلاف الكتب الورقية فإن الغالب لا يملكها .

تطبيقات عملية

طبق شرط الاتصال فقط على هذا الحديث:

قال الإمام الترمذي – رحمه الله – : حدثنا قتيبة حدثنا سفيان عن ابن عجلان عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار

ج :

....

....

....

....

....

....

....

....

....

المدلس

تعريفه(نظريا) : هو أن يروي الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه ، موهما أنه قد سمعه منه فيأتي بصيغة تحتمل السماع ، مثل " عن "

توضيح : أي أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه بعض الأحاديث لكن هذا الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه وإنما سمعه من شيخ آخر عن شيخه الأول ، فيسقط ذلك الشيخ ويرويه عن شيخه الأول مباشرة بلفظ محتمل للسماع وغيره ك (عن) أو (قال) ليوهم غيره أنه قد سمع منه هذا الحديث ، ولا يمكن أن يقول (سمعت) أو (حدثني) حتى لا يصير كذابا.

والخلاصة : أن المدلس يفعل ذلك لإخفاء عيب في الإسناد وهو الانقطاع في السند، وغرض المدلس من فعل ذلك هو تقليل الشيوخ في السند أي يظهر أن سنده عالي ، أو أن يكون الشيخ الذي روى عنه ضعيفا فيسقطه ، وغير ذلك من المقاصد.

المثال على المدلس :

قال الإمام أحمد – رحمه الله - :حدثنا ابن أبي عدي عن محمد بن إسحاق عن سليمان بن سحيم عن أمه ابنة أبي الحكم الغفاري ، قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الرجل ليدنو من الجنة حتى يكون ما بينه وبينها قِيد ذراع فيتكلم بالكلمة فيتباعد منها أبعد من صنعاء "

تطبيقه (عمليا) التطبيق العملي :

لاحظ في السند أثناء البحث عن صيغ الاتصال فكل من رأيته صرح بالسماع لا تتعب نفسك بالنظر في ترجمته في حال بحثك عن شرط الاتصال ، وإنما تحتاج النظر في ترجمته إذا عنعن أي قال : (عن) لتعرف هل قيل فيه أنه كان يدلس أم لا ،فإذا لم يوصف المعنعن بالتدليس ، فهي محمولة على السماع ، إلا إذا نص إمام على عدم السماع ممن يليه.

فنظرنا في ترجمة المعنعنين في السند السابق ، فلم يوصفوا بتدليس إلا واحدا

وهو : محمد بن إسحاق فإنه وصف بالتدليس !!

فماذا نفعل إذا وصف الراوي بالتدليس ؟؟

الجواب : نرجع مباشرة إلى الكتب التي أهتمت بالمدلسين ، وأهمها كتاب طبقات المدلسين لابن حجر واسمه " تعريف أهل التقديس بمراتب أهل التدليس " فهذا الكتاب قسم المدلسين إلى أربع طبقات وهي :

الطبقة الأولى والثانية : تقبل أحاديثهم مطلقا حتى لو قالوا (عن) وذلك لقلة تدليسهم.

الطبقة الثالثة والرابعة : لا تقبل أحاديثهم إذا قالوا (عن) حتى يصرحوا بالسماع، في نفس الحديث ولكن بسند آخر.

الطبقة الخامسة : لا تقبل روايتهم حتى وإن صرحوا بالسماع ، لأنهم مع تدليسهم فيهم ضعف أيضا.

فلما رجعنا إلى الراوي " محمد بن إسحاق " من هذا الكتاب ، تعريف أهل التقديس بمراتب أهل التدليس " الذي هو مرتب على أحرف الهجاء لمن كان يملك الكتاب الورقي أو عن طريق كتابة الاسم في خانة البحث إذا كان يملك كتابا ألكترونيا

رجعنا إلى الكتاب فوجدناه في الطبقة الثالثة أي أنه لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع في نفس هذا الحديث من طرق أخرى أي أن يأتي نفس الحديث(بالفظ أو بالمعنى) بسند آخر يقول فيه (محمد بن إسحاق) حدثنا سليمان أو سمعت سليمان ، وما أشبه ذلك

ومع البحث في طرق الحديث من كتب الحديث عن طريق المكتبة الألكترونية فإننا لم نجد له تصريحا بالسماع في هذا الحديث ، وعلى هذا فيكون الحديث ضعيفا ، بسبب عنعنة المدلس محمد بن إسحاق الذي لم يصرح بالسماع.

تطبيقات عملية

طبق شرط الاتصال فقط على هذا السند :

قال ابن حبان – رحمه الله – : أخبرنا أبو جابر زيد بن عبد العزيز بالموصل قال : حدثنا إبراهيم بن إسماعيل الجوهري قال : حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء قال : حدثنا هشام بن يوسف عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (لا تبل قائما)

ج :

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

انعدام الشرط الثاني وهو : الطعن في العدالة

الطعن في العدالة يكون بأربعة أشياء :

١- رمى الراوي بالكذب ٢- رمى الراوي بتهمة الكذب

٣- رمى الراوي بالجهالة ٤- رمى الراوي بالبدعة

وإليك أنواع الأحاديث الضعيفة التي وجدت بسبب هذا الطعن في العدالة :

١- الحديث الموضوع ٢- الحديث المتروك

٣- الحديث الذي في سنده مجهول ٤- الحديث الذي في سنده مبهم

تنبيه : الراوي الذي رمي بالبدعة ولم تخرجه بدعته عن الإسلام ، فالصحيح: قبول روايته إذا كان صادقا أمينا ، وهذا صنيع البخاري ولهذا قد لا تجد في دواوين السنة المعتمدة محدثا ضعف حديثا بسبب أن الراوي مبتدع فقط بل لا بد أن يكون معه سبب آخر ، فالمبتدع مع صدقه وأمانته لا ترد روايته على الصحيح

الحديث الموضوع

تعريفه(نظريا) : هو من كان راويه كذابا ، أو متنه مخالفا لقواعد الشريعة الثابتة في الكتاب والسنة

مثاله :

ما أخرجه الخلال في فضائل شهر رجب ، فقال : حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن إِسْمَاعِيل ، ثنا مُحَمَّد بْن مُحَمَّد الْبُخَارِيّ ، قَدِمَ عَلَيْنَا، قَالَ : ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ حَاتِمٍ الْبُخَارِيُّ الْمُعَدِّلُ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللهَّ، لِمَ سُمِّيَ رَجَبٌ؟ قَالَ : " لأَنَّهُ يُتَرَجَّبُ فِيهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ لِشَعْبَانَ وَرَمَضَانَ

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية

الطريقة العملية لمعرفة توفر العدالة للراوي هو لابد من النظر في ترجمته ، حتى نعرف ماذا قيل فيه؟ وليس النظر في صيغ التحديث ، لأن النظر في صيغ التحديث لا يكون إلا عند النظر في شرط الإتصال.

فكما تقدم فمن أجل أن نعرف حال الراوي فلا بد من النظر في ترجمته من الكتب التي تهتم بترجمة الرواة ، وهي كثيرة ، وطريقة البحث فيها إذا كانت عندك مكتبة ورقية عن طريق ترتيب حروف الهجاء ، أو عن طريق كتابة الراوي في خانت البحث إذا كان عندك مكتبة ألكترونية (رقمية) فرجعنا إلى تراجمهم فكان أشدهم جرحا هو : زياد بن ميمون ، حيث قيل فيه : كذّاب اعترف بوضعه الحديث .إذن يكون الحديث: موضوعا

تطبيقات عملية

طبق شرط العدالة فقط على هذا السند :قال الدار قطني – رحمه الله – :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ ، قَالَ : نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زَيْدٍ ، أَمْلاهُ عَلَيْنَا بِعَبَّادَانَ، قَالَ : ثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : وَلا أَعْلَمُهُ إِلا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ قَالَ : يَلْتَقِي الْخَضِرُ وَإِلْيَاسُ كُلَّ عَامٍ فِي الْمَوْسِمِ،في منى فَيَحْلِقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَأْسَ صَاحِبِهِ ... الحديث

ج : ....

....

....

....

....

الحديث المتروك

تعريفه (نظريا) : هو الحديث الذي يكون أحد رواته متهما بالكذب أو قيل عنه متروك الحديث أو ضعيف جدا ، ورتبته بعد الحديث الموضوع

مثاله : قال ابن أبي الدنيا : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ الْجُنْبِيُّ ، عَنْ جُوَيْبِرٍ ، عَنِ الضَّحَّاكِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : عَلَيْكُمْ بِاصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ فَإِنَّهُ يَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ، وَعَلَيْكُمْ بِصَدَقَةِ السِّرِّ فَإِنَّهَا تُطْفِئُ غَضَبَ اللَّهِ

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية :

كما تقدم وهو النظر في ترجمة الرواة بالطريقة التي سبقت ، فعندما نظرنا في تراجم الرجال ، وجدنا أن أشدهم ضعفا هو جويبر بن سعيد الأزدي قيل فيه :

ضعيف جدا ، متروك الحديث ، إذن يكون حديث ابن عباس ضعيفا جدا

التطبيقات العملية :

طبق شرط العدالة فقط على هذا السند :

قال أبو يعلى – رحمه الله – : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَصِينٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلاثَةَ ، حَدَّثَنِي الأَوْزَاعِيُّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنّ النَّبِيَّ قَالَ : مَنْ نَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ ، فَاخْتُلِسَ عَقْلُهُ، فَلا يَلُومَنَّ إِلا نَفْسَهُ "

ج :

....

....

....

....

....

....

الحديث الذي في سنده مجهول

تعريفه(نظريا) : هو الراوي الذي لا يعرف بجرح ولا بتعديل ، وهو نوعان :

١- مجهول عين : وهو من روى عنه واحد ولم يوثقه معتبر

٢- مجهول حال : وهو من روى عنه اثنان فصاعدا، ولم يوثقه معتبر ويسمى ب(المستور)

والصحيح: عند إطلاق كلمة مجهول فإنها تشمل : مجهول العين والحال ، بدون تفريق

مثاله : قال أبو داود – رحمه الله – : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ " كَانَ إِذَا دَعَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ "

تطبيقه (عمليا) الطريق العملية :

هي النظر في تراجم الرواة بالطريقة المتقدمة ، فعند النظر في ترجمة الرواة وجدنا ، أن حفص بن هاشم قيل : فيه مجهول تفرد بالرواية عنه ابن لهيعة ولم يذكره أحد بجرح ولا بتعديل ، إذن الحديث ضعيف لأن في سنده مجهول عين ، لأنه لا يُدري كيف حاله

تطبيقات عملية

طبق شرط العدالة فقط على هذا السند

أخرج أبو داود بسنده إلى همام ، فقال :

قَالَ هَمَّامٌ : وَحَدَّثَنِي شَقِيقٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ بِمِثْلِ هَذَا، وَفِي حَدِيثِ أَحَدِهِمَا، وَأَكْبَرُ عِلْمِي أَنَّهُ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، " وَإِذَا نَهَضَ نَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاعْتَمَدَ عَلَى فَخِذِهِ "

ج :

....

....

....

....

....

الحديث الذي في سنده مبهم

تعريفه(نظريا) : هو من لم يسم في السند من الرواة (وهو بمعنى المجهول) بل أسوأ حالا من المجهول

مثاله : قال أبو داود – رحمه الله – : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِى شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِى أَوْفَى أَنَّ النَّبِىَّ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ يَقُومُ فِى الرَّكْعَةِ الأُولَى مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ حَتَّى لاَ يَسْمَعَ وَقْعَ قَدَمٍ

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية :

الطريقة العملية في معرفة المبهم أنه يعرف مباشرة بدون الرجوع إلى كتب التراجم ، فمن خلال النظر إلى السند ركز على الذي لم يسم كأن يقال مثلا " عن رجل " أو (عن عمه) أو نحوها ، فإذا رأينا مثل هذا في السند فنقوم بالتالي :

أن نقوم بجمع طرق الحديث فإن رأيت التصريح باسمه في بعض طرق الحديث نظرت في حاله جرحا وتعديلا ، فإن لم يصرح باسمه فهو لا يزال مجهولا ، وبذلك يكون الحديث ضعيفا ، وهنا عندما نظرنا في هذا الحديث فوجدنا فيه مبهما عن (رجل) ثم نظرنا فيمن أخرج هذا الحديث من كتب الحديث ، فلم نجد أحدا صرح باسمه ، وبذلك يكون الحديث ضعيفا لأن فيه راويا لم يسم

تنبيه : الصحابي إذا جاء مبهما فإن هذا لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول كما لو قيل عن رجل من الصحابة

التطبيق العملي

طبق شرط العدالة فقط على هذا الحديث

قال أبو داود – رحمه الله – :

حدثنا الحسين بن عيسى، ثنا عبد الله بن يزيد المقرىء، عن حيوة بن شريح، عن أبي عقيل عن ابن عمه ،عن عقبة بن عامر الجهني، عن النبي صلى الله عليه و سلم نحوه ولم يذكر أمر الرعاية قال عند قوله : " فأحسن الوضوء " ثم رفع بصره إلى السماء فقال وساق الحديث بمعنى حديث معاوية

ج

:..

....

....

....

....

انعدام الشرط الثالث وهو : الطعن في ضبط الراوي

الطعن في الراوي يؤدي إلى ظهور الأحاديث الضعيفة الآتية :

١- الحديث المنكر ٢- الحديث المدرج ٣- حديث المختلط

٤- الحديث المقلوب ٥- الحديث المضطرب

الحديث المنكر

تعريفه(نظريا) : هو الحديث الذي يرويه الراوي الضعيف ، فيخالف من هو أرجح منه(أي يخالف الثقة أو الصدوق) ، وسواء كانت هذه المخالفة في السند أو في المتن

مثاله : قال ابن أبي شيبة – رحمه الله – : حدثنا هشيم عن أبي معشر وهو نجيح بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أن النبي صلى الله عليه و سلم كان إذا دخل الكنيف قال بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية :

الطريق العملية في معرفة الحديث المنكر هو عن طريق النظر في ترجمة الحديث ، فإذا رأيناه مع ضعفه قد خالف غيره فيكون حديثه منكرا ، وإذا لم يخالف غيره ، فيكون حديثه ضعيفا فقط

وكيف تعرف أنه خالف غيره؟؟

تعرف ذلك بأمور منها أن ينص إمام من أئمة الحديث على تلك المخالفة أو عن طريق جمع طرق الحديث من مصادر كتب الحديث ، وطريقة جمع طرق الحديث معلومة كما تقدمت وهو أن تبحث عن أول لفظة في الحديث ، أو أن تأخذ لفظة من الحديث ونضغط على أيقونة " بحث " وتبحث في المكتبة الأكترونية ، مثل : المكتبة الشاملة ، أو برنامج " جوامع الكلم " أو غير ذلك من المكتبات ، وبعد أن قمنا بجمع الطرق، وجدنا أن الرواة مختلفون في متن الحديث ، فعند البخاري ومسلم وجدناهم يرونه بدون زيادة " بسم الله " في أوله ، ولما بحثنا عن مصدر الزيادة ، وجدناها في سند آخر زادها أبو معشر ، نجيح بن عبد الرحمن السندي ، وبعد النظر في ترجمته وجدناه ضعيفا ، ومع ضعفه فقد خالف فيها رواة الصحيحين فدل هذا على أن الزيادة منكرة لأنه ضعيف خالف ثقاتا

تطبيقات عملية :

بين حال هذا السند ؟؟

قال الطبراني : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ غَنَّامٍ ، حَدَّثنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنِ اللَّيْثِ ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، عَنِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ : لَعَنَ اللهُ الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ وَالرَّائِشَ يَعْنِي الَّذِي بَيْنَهُمَا

ج :

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

المدرج

تعريفه(نظريا) : هي الألفاظ التي تقع من بعض الرواة ، متصلة بالمتن ، يظنها السامع أنها من الحديث النبوي

مثاله : مارواه الخطيب البغدادي من طريق أَبُي قَطَنٍ ، نا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ أَبُو الْقَاسِمِ : " أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ "

تطبيقه (عمليا) التطبيق العملي :

لا يتبين لك اللفظ الذي حصل فيه الإدراج إلا بجمع الطرق ، فلما جمعنا طرق الحديث بالطريقة التي عرفناها سابقا اتضح أن لفظة " أسبغوا الوضوء " إنما هي من قول أبي هريرة ، عرفنا ذلك برواية البخاري في صحيحه لهذا الحديث : عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم قال : ويل للأعقاب من النار

تطبيقات عملية :

بين اللفظة المدرجة من هذا الحديث ، ومن أدرجها ؟؟

قال النسائي : قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ (حميد بن هانئ الخولاني) عَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ الْجَنْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ أَنَا زَعِيمٌ - وَالزَّعِيمُ الْحَمِيلُ لِمَنْ آمَنَ بِي وَأَسْلَمَ وَهَاجَرَ - بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ وَبِبَيْتٍ فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ ... الحديث

ج :

....

....

....

....

....

....

....

....

حديث المختلط

تعريفه(نظريا) : هو أن يروي الحديث من وصف بنوع من أنواع الاختلاط .

توضيح : الاختلاط هو بداية الجنون والاختلاط الذي تمنع منه الرواية هو الاختلاط الشديد الذي يخلط في روايته أما الاختلاط اليسير فإنه لا يؤثر فقد أخرج البخاري ومسلم لرواة ممن وصفوا بالاختلاط لكن محمول على الاختلاط اليسير .

مثاله : قال الإمام النسائي رحمه الله – : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَرَبِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ صَلَّى بِنَا عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ صَلَاةً فَأَوْجَزَ فِيهَا ...)الحديث

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية :

الطريقة العملية في معرفة المختلط هو النظر في ترجمة الراوي ، فإذا قيل في ترجمته بأنه اختلط ، فنرجع مباشرة إلى كتاب " الكوكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات " لابن الكيال وهو مرتب هجائيا ، وطريقة البحث في هذا الكتاب يكون كالتالي أولا :

سيكون النظر إلى الراوي الذي روى عن ذلك المختلط ، بالتفصيل الآتي :

١ – إذا ذكر بأن الراوي الذي روى عن المختلط سمع منه قبل الاختلاط ، فحديثه مقبول

٢ – وإذا ذكر بأن الراوي الذي روى عن المختلط سمع منه بعد الاختلاط ، فالحديث لا يقبل

٣– وإذا ذكر بأن الراوي الذي روى عن المختلط سمع منه قبل الاختلاط وبعد الاختلاط ؛ فلا يقبل الحديث حتى يصرح في ترجمة الراوي بأنه سمع منه قبل الاختلاط

وأما إذا كان المختلط ضعيفا فترد روايته ، ولا يفصل فيه التفصيل السابق

فنظرنا في السند الذي بين أيدينا فإذا (عطاء بن السائب) اختلط في آخره وحماد سمع منه قبل الاختلاط وقيل سمع منه بعد الاختلاط أيضا :كما أشار إلى ذلك العلامة الألباني – رحمه الله – وعلى هذا فالحديث بهذا السند ضعيف

فائدة : هناك رواة اختلطوا فلم يضر اختلاطهم لأن أقاربهم منعوا رواة الحديث من الدخول عليهم

تطبيقات عملية :

بين الراوي المختلط في هذا السند ، وهل يقبل حديث الراوي الذي روى عنه أم لا ؟؟

قال أبو داود – رحمه الله – : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِّ بْنُ عُمَرَ الْجُشَمِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا الْمَسْعُودِيُّ (عبد الرحمن بن عبدالله بن عتبة) ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَنَهَضَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، قُلْنَا : سُبْحَانَ اللهِّ، قَالَ : سُبْحَانَ اللهِّ، وَمَضَى، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ " سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ

ج:

....

....

....

....

....

الحديث المقلوب

تعريفه(نظريا) : هو الحُدِيْث الَّذِيْ أبدل فِيْهِ راويه شَيْئاً بآخر في السند أو في المُتْن عمداً أو سهواً

مثاله : ماروراه مسلم في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله "

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية :

الطريقة العملية لمعرفة المقلوب :هي جمع طرق الحديث ، وعند النظر في بعض الطرق وجدنا أن الحديث انقلب على بعض الرواة ، لأن في الصحيحين حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه "

وقد يكون القلب في السند ، مثل : مرة بن كعب و كعب بن مرة

فائدة : من فعل القلب في الحديث بقصد الامتحان فعليه أن يبين ذلك ، بعد الامتحان

التطبيق العملي :

بين القلب إن وجد في هذا الحديث :

ماروراه ابن خزيمة من حديث عائشة رضي الله عنها قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن ابن أم مكتوب يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال" ، وكان بلال لا يؤذن حتى يرى الفجر .

ج :

....

....

....

....

....

الحديث المُصَحَف

تعريفه(نظريا) : الحديث المصحف هو الحديث الذي حصل فيه تغيير في نقط الحروف أو حركاتها أو إبدال حرف بحرف آخر مع بقاء صورة الخط ، مثل: (العدل) قد تتصحف إلى (العذل)

مثاله :

و التصحيف قد يقع في الإسناد تارة ، مثل : حديث عاصم الأحول رواه بعضهم فقال: عن واصل الأحدب

و قد يكون في المتن ، مثل : حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد فرواه ابن لهيعة وصحف فيه، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد.

حكم الحديث المصحف : الحديث المصحف أو المحرف نوع من المعلول، وخطأ من الراوي وكثيرا ما يطلقون عليه الخطأ أو الوهم أو غير محفوظ أو لا يصح أو غريب أو منكر.

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية :

الطريقة العملية في معرفة المصحف يكون عن طريق جمع طرق الحديث والجمع والمقارنة بين الروايات ، والنظر في كلام العلماء المتقدمين

التطبيقات العملية

بين التصحيف الموجود في سند هذا الحديث؟

ما رواه شعبة عن مالك بن عرفطة عن عبد خير عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت

ج :

....

....

بين التصحيف الموجود في متن هذا الحديث؟

روى هشام بن عروة في حديث أبي ذر:قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((وتعين الضايع))

ج :

....

....

الحديث المضطرب

تعريفه(نظريا) : هوالحديث الذي يرويه الراوي بروايات مختلفة ، وأسانيد متعددة ، متساوية في القوة لا يمكن الترجيح بينهما ، ولا الجمع ، وقد يكون الاضطراب في المتن أو في السند.

توضيح : أي أن يروي الراوي (الذي عليه مدار الحديث أو مخرج الحديث) حديثا فتأتي كل جماعة فترويه عنه برواية تخالف الجماعة الأخرى أي أن جماعة يرونه عنه مثلا مرفوعا ، وجماعة يرونه عنه موقوفا ، أو جماعة يرونه عنه موصولا ، وجماعة يرونه عنه مرسلا ، أو جماعة يرونه عنه بزيادة ، وجماعة يرونه عنه بنقصان ،أو جماعة ترويه عن صحابي غير الصحابي الذي ترويه الجماعة الأخرى ، وما شابه ذلك فكل جماعة روت عنه وكل جماعة سندها يستوي في القوة مع الجماعة الأخرى ، مع عدم القدرة على الترجيح ، والجمع بين كل جماعة ، وجماعة.

فيكون السبب في هذا الاختلاف هو الراوي الذي عليه مدار الحديث ، فيوصف بأنه مضطرب الحديث ، غير متقن لما رواه فكل مرة يرويه بوجه مخالف للأوجه الأخرى

مثاله :قال الترمذي : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللهِ قَدْ شِبْتَ ، قَالَ : شَيَّبَتْنِي هُودٌ...)

تطبيقه (عمليا)الطريقة العملية :

إما أن تجد إمام من أهل الحديث ينص أو يصف الراوي بأنه مضطرب الحديث ، أو تعرف الاضطراب الذي حصل للراوي عن طريق جمع الطرق التي مرت سابقا، ولا تحكم على السند بأنه مضطرب لا إذا توفرت فيه أربعة شروط ، وهي :

١ – اتحاد المخرج ، فمخرج الحديث هنا واحد وهو يدور على أبي إسحاق

٢– وجود الاختلاف في السند فعند النظر في الحديث السابق :نجد أن مدار الحديث أو مخرج الحديث يدور على أبي إسحاق ، فمرة يرونه عنه مرسلا ، ومرة موصولا ،ومرة يرونه عنه من مسند أبي بكر ، ومرة من مسند عائشة (هذا الاختلاف حصل في السند)أي أن أبا إسحاق اضطرب فيه فمرة يرويه مرسلا ، ومرة يرويه موصولا

٣ – تكافؤ الطرق (رواة كل طريق ثقات) وعند النظر في الحديث السابق ؛ ستجد أن الذين رووه عن أبي اسحاق مرسلا ستجدهم ثقاتا ، والذين رووه عنه موصولا ستجدهم ثقاتا ... وهكذا بقية الطرق

٤– تعذر الجمع والترجيح ، وفي هذا الحديث يتعذر الجمع و الترجيح

فمن أمثلة الجمع مثلا أن يكون الراوي ممن يحتمل تعدد الأسانيد عنه مثل : الزهري فإنه يحتمل تعدد الأسانيد عنه لكثرة مسموعاته ومروياته ،

ومن أمثلة الترجيح : أن تكون إحدى الجماعات السابقة رواتها أحفظ ، أو أكثر صحبة للشيخ الذي يدور عليه الحديث ،

وبسبب عدم وجود تلك المرجحات ، فيكون الحديث مضطربا

إذن : فالحديث مضطرب

تطبيقات عملية :

بين الاضطراب – إن وجد – في هذا الحديث :

قال ابن ماجة – رحمه الله – : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ الْعَسْقَلاَنِيُّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ قُرَّةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ ، أَقْطَعُ

ج:

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

انعدام الشرط الرابع :وهو وجود الشذوذ في الحديث

ويظهر من ذلك الحديث الشاذ

تعريفه(نظريا) : هو مخالفة الراوي المحتج به من هو أرجح منه

وتوضيح ذلك : مثلا أن يخالف الصدوق الثقة ، أو ثقة يخالف ثقتين

والخلاصة لا تحكم على الرواية بأنها شاذة إلا إذا توفرت الشروط الآتية :

١ – أن يكون راوي الرواية المخالفة مقبولا محتجا به أي أن يكون (ثقة أو صدوقا)

٢ – أن يكون المقبول قد خالف من هو أرجح منه وصفا أو عددا ، الوصف أن يخالف الصدوق الثقة ، والعدد أن يخالف الثقة الثقات

٣ – أن تتضمن المخالفة زيادة أو نقصان في السند أو في المتن

٤ – اتحاد الشيخ المروي عنه ذلك الحديث الذي وقعت منه المخالفة ، بمعنى أنهم أخذوا عن شيخ واحد ؛ فمن أين جاءت الزيادة أو النقصان لهذا الراوي ، مع أن شيخهم الذي سمعوا منه الحديث واحد ؟؟

مثاله :قال الإمام أحمد : حدثنا وكيع عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن علي الأزدي عن بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية : لا بد في الطريق العملية لمعرفة وجود الشاذ من عدمه – هي جمع طرق الحديث من الكتب المسندة

فعند جمع الطرق لهذا الحديث ، رأينا أنه جاء في الصحيحين ، بدون ذكر لفظة " النهار " جميع تلامذة ابن عمر يرونه بدون ذكر النهار ، فجاء الأزدي فزاد " والنهار " وعلى هذا فرواية الأزدي رواية شاذة ، ليست محفوظة ، والرواية المحفوظة بدون ذكر النهار

وتوضيحا لك سنطبق شروط الحديث الشاذ الثلاثة على هذا الحديث :

١ – أن يكون راوي الرواية المخالفة مقبولا محتجا به أي أن يكون (ثقة أو صدوقا) فنلاحظ هنا أن الراوي الذي خالف وهو الأزدي صدوق

٢ – أن يكون المقبول قد خالف من هو أرجح منه وصفا أو عددا ، الوصف أن يخالف الصدوق الثقة ، والعدد أن يخالف الثقة الثقات ، وهنا الأزدي صدوق خالف الثقات الذي الذين رووا الحديث معه

٣ – اتحاد الشيخ المروي عنه ذلك الحديث الذي وقعت منه المخالفة ، بمعنى أنهم أخذوا عن شيخ واحد ؛ فمن أين جاءت الزيادة أو النقصان لهذا الراوي ، مع أن شيخهم الذي سمعوا منه الحديث واحد ، فهنا شيخهم واحد وهو ابن عمر – رضي الله عنه – فهنا لما زاد الأزدي لفظة (والنهار) مع أن زملاءه لم يذكروها يدل على خطأ في حفظه

تطبيقات عملية :

بين اللفظة الشاذة في هذا الحديث؟

قال أبو داود – رحمه الله – : حدثنا حفص بن عمر النمري قال ثنا همام قال ثنا قتادة عن الحسن عن سمرة : عن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال " كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدمى "

ج :

....

....

....

....

....

زيادة الثقة

تعريفها(نظريا) : أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد، ثم يزيد أحد الرواة الثقاة لفظة في متن الحديث، أو رجلًا في سند الحديث؛ بأن يصل المرسل، أو يرفع الموقوف

حكم زيادة الثقة : حكمها كما قال الشيخ مقبل – رحمه الله – : إذا وجدة زيادة ثقة ولم تجد للعلماء المتقدمين فيها كلاما لاتصحيحا ولا تضعيفا ترجع إلى تعريف الإمام الشافعي في الشاذ أن الشاذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه،

وتقارن بين الصفات(صدوق يخالف ثقة ...) وبين العدد(ثقة يخالف الثقات...) فرب شخص(لقوة حفظه وإتقانه) يعدل خمسة. ما تقارن بين العدد فقط.

مثالها : قال الشيخ مقبل – رحمه الله – :

يحيى بن سعيد القطان أو سفيان بن سعيد الثوري لو خالفه أثنان أو ثلاثة ممكن أن تجعل الحديث مرويا على الوجهين، وقد قال الدارقطنى في (التتبع) بعد أن ذكر جماعة خالفوا يحيى بن سعيد القطان يرويه عن سعيد بن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة

وجماعة يرونه عن سعيد عن أبي هريرة. فيحيى بن سعيد تفرد بزيادة عن أبيه.

ثم بعد أن ذكر الدارقطنى الجمع الكثير الذين يخالفون يحيى بن سعيد قال: ولعل الحديث روى على الوجهين هاب الدار قطني أن يقول أن يحيى بن سعيد شاذ.

تطبيقها (عمليا)الطريقة العملية :

الطريقة العملية في معرفة زيادة الثقة والحكم عليها ، يكون عن طريق جمع طرق الحديث بالطريقة التي تعلمناها ، ثم ننظر في كلام العلماء المتقدمين ، فأن أعلوا هذه الزيادة انتهينا منها ، وإن قبلوها قبلناها ، وهكذا كما تقدم في كلام الشيخ مقبل – رحمه الله – :

التطبيقات العملية

بين زيادة الثقة في هذا الحديث ، وما حكمها؟؟

قال ابن ماجة ـ رحمه الله – : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

ج:

....

....

....

انعدام الشرط الخامس والأخير

وهو وجود علة خفية تقدح في الحديث ويسمى بالحديث (المعلل)

الحديث المعلل

تعريفه(نظريا) : وجود سبب يقدح في صحة الحديث بعد أن كان ظاهره الصحة

توضيح : يحكم على الحديث بأنه معل في الأحوال الاتية :

أن يكون الحديث ظاهره الصحة ،لكون رواته ثقاتا ، فتظهر بعد ذلك علة خفيه تقدح فيه ،

مثل: عدم سماع راو ممن يليه ،فيكون حينئذ معلولا بالانقطاع.

مثاله : قال الترمذي : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد السلام بن حرب [الملائى] عن الأعمش عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه و سلم إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض

تطبيقه (عمليا) التطبيق العملي :

في الطريقة العملية لمعرفة وجود العلة من عدمها لابد من معرفة أمرين :

١- معرفة حال الراوي ٢- جمع طرق الحديث

وعند البحث عن حال رواة هذا الحديث ، رأيناهم ثقاتا ، ظاهر الحديث الصحة ، ثم ظهرت بعد ذلك علة قادحة خفية مع استمرار البحث وهي أن الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك ، وإنما رآه يصلي خلف المقام ، فهذه العلة قدحت في صحة الحديث ،فيكون الحديث بذلك معلولا

فائدة : العلة إذا كانت في السند ، فإنها تقدح في السند فقط دون المتن ، وهذا معنى قولهم الحديث بهذا السند ضعيف وقد صح بسند آحر ، أما إذا كان الحديث له إسناد واحد فقط ، وفيه علة ، فإنها تقدح في السند والمتن ، وأما وجود العلة في المتن فإنها تقدح في السند والمتن

تطبيقات عملية :

بين علة هذا الحديث إن وجدت؟

قال الإمام أحمد حد ثنا وكيع ثنا سفيان عن أبي روق الهمداني عن إبراهيم التيمي عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه و سلم قبل ثم صلى ولم يتوضأ

ج :

....

....

....

....

....

الاعتبار (المتابعات والشواهد)

تعريف الاعتبار (المتابعات والشواهد)(نظريا) : هوتَتَبُّعَ طُرُقِ الحديث من كتب الأ سانيد لِيُعْلَمَ : هل لحديث تفرد به روايه ، أم له متابعات وشواهد

المتابعة التامة مثل : أن يروي حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا رأينا في سند آخر لنفس الحديث راويا يرويه عن أيوب ، فتكون هذه متابعة تامة لحماد بن سلمة حيث تابع حمادا في الرواية عن أيوب

المتابعة غير التامة مثل : فإذا نظرنا أن حمادا رواه ولم يتابع عليه ، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين ، فإذا لم يوجد فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الشاهد أي إذا جاء نفس الحديث عن صحابي آخر ، فإذا وجد واحد مما تقدم فتسمى متابعة غير تامة

وإذا لم يوجد من ذلك شيئ فيكون الحديث فردا مطلقا

إذن : معنى الشاهد : هو أن يروى نفس الحديث عن صحابي آخر سواء توافقا في لفظ الحديث ، أو في معناه ، كما مر معنا في المثال السابق

الخلاصة في الفرق بين (المتابعة والشاهد) :

المتابعة : أن يروى الحديث نفسه عن الصحابي نفسه ، ولكن بسند مختلف عن السند الأول

الشاهد : أن يروى نفس الحديث عن صحابي آخر

ما الفائدة من (الشواهد والمتابعات)؟؟

الجواب :

١ - رفع الغرابة والتفرد عن الرواي فيكون له متابع في روايته للحديث

٢ – معرفة الأخطاء التي قد تقع من بعض الرواة ، في زيادة بعض الألفاظ مثلا

٣ – زيادة الاطمئنان إلى صحة الحديث وثبوته ، فالقلب يطمئن إلى صحة الحديث الذي جاء من طريقين أكثر من الحديث الذي جاء من طريق واحد

٤ - قد يأتي الحديث بسند ضعيف ، ولكن تتعدد طرقه ، وشواهده فيرتقي بذلك إلى درجة الحسن لغيره بسبب الشواهد والمتابعات ومن ذلك قولهم (فلان يصلح للاعتبار(أي يصلح في الشواهد والمتابعات) و (فلان يعتبر به) ، و (فلان لا يعتبر به) أي لا يصلح في الشواهد والمتابعات .

مثال واحد فيه المتابعة التامة والناقصة والشاهد :

وهو ما رواه الشافعي في "الأم" عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "الشهر تسع وعشرون فلا تصموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

فهل الشافعي تفرد بالرواية عن مالك بهذا اللفظ؟؟

الجواب : لا ، فإن البخاري قد روى الحديث في صحيحه فقال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فساقه باللفظ

الذي ذكره الشافعي

فهذه متابعة تامة تابع القعنبي فيها الشافعي والشافعي تابع القعنبي

والمثال على المتابعة الناقصة : أن يروى الحديث نفسه ولكن بسند آخر وأما الصحابي فهو نفسه فقد ولهذا فقد ورد الحديث السابق عن ابن عمر بسند آخر فقد أخرجه مسلم من طريق أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر – فذكر الحديث ، وأيضا له متابعة ثانية ناقصة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر – رضي الله عنهما

وأما المثال على الشاهد من نفس الحديث : فله شاهدان:

أحدهما: من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – رواه البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة – رضي الله عنه – .

وثانيهما: من حديث ابن عباس – رضي الله عنهما– أخرجه النسائي

من رواية عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية : لن تعرف وجود طرق الحديث أو شواهد للحديث من عدمها إلا إذا قمت بجمع الطرق (أسانيد الحديث) ، وقد تقدم معك طريقة جمع الطرق من المكتبة الورقية أو الألكترونية الطريقة العملية لمعرفة الشاهد أو الشواهد تكون كذلك بجمع طرق الحديث (أسانيد الحديث)

التطبيقات العملية

اذكر طرق وشواهد لهذا الحديث إن وجدت؟

قال أبو داود – رحمه الله – : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا ... » الحديث.

ج:..

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

الحديث الصحيح لغيره

تعريف الصحيح لغيره(نظريا) : :هو الحديث الحسن إذا روي من طرق أخرى سواء كانت صحيحة أو حسنة أو كانت ضعيفة ضعفا يسيرا [أي صالحة للاعتبار(الشواهد والمتابعات)] – فإن الحديث الحسن يرتقي إلى الصحيح لغيره

توضيح : الحديث الصحيح لذاته لا يحتاج إلى من يشد من أزره ، فقد جاءته الصحة من ذات السند ، أما الصحيح لغيره أي أن الصحة لم تأت إليه من ذات السند ، وإنما جاءت له من المتابع أو الشاهد

مثلا : حديث المتن واحد لكن له طريقان (سندان) سند فيهم صدوق فهو حديث حسن ، والسند الثاني كلهم ثقات فهو حديث صحيح ، فيصير الحديث الحسن صحيحا لغيره أي بسبب وجود الحديث الصحيح الذي شد من أزره ، فرفعه من الحسن إلى مرتبة الصحيح لغيره ، وسواء كان الذي يشد من أزره سندا صحيحا كما تقدم أو سندا حسنا مثله ، أو سندا ضعيفا ضعفه يسيرا

مثاله : كما في سنن الترمذى (٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِى سَلَمَةَ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ:قَالَ:رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – « لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِى لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ ».

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية : بداية عند التأمل في حال ا هذا الحديث بهذا السند عند الترمذي ، وجدنا أنهم ثقاتا ما عدا محمد بن عمرو ، فإن أقل أحواله أنه صدوق فحسن الحديث من أجله ثم بعد ذلك ننظر هل هذا الحديث له طرق أخرى من متابعات وشواهد ،فلما قمنا بالضغط على هذا الحديث في خانة البحث من المكتبة الشاملة ، وجدنا أن له طرقا كثيرة في الصحيحين وغيرها ، وبذلك يكون حديث الترمذي صحيحا لغيره

تطبيقات عملية:

بين حال هذا السند ، وهل له متابعات ، وشواهد ترفعه إلى الصحيح لغيره أم لا؟

قال الإمام أحمد – رحمه الله – : حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يزيد أنا محمد بن إسحاق عن أبي الزبير عن أبي العباس مولى بني الديل عن عبد الله بن عمرو قال : ذكر لرسول الله صلى الله عليه و سلم رجال يجتهدون في العبادة اجتهادا شديدا فقال تلك ضراوة الإسلام وشرته ولكل ضراوة شرة ولكل شرة فترة فمن كانت فترته إلى اقتصاد وسنة فلأم ما هو ومن كانت فترته إلى المعاصي فذلك الهالك

ج :

....

....

....

....

....

....

الحسن لغيره

تعربفه(نظريا) : هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ، وكان ضعفه يسيرا

وتوضيح ذلك :

مثلا أن تجد سندا فيه راوي (مجهول) مع سند آخر فيه راوي (ضعيف) = حسن لغيره

أهم شيئ لا يكون حديث المتابع أو الشاهد ضعيفا جدا ، أو حديث واه ،أو فاحشط الغلط ، أو بسبب فسق الراوي كاتهامه بالكذب ، أو أن الحديث فيه خطأ ، أو كان منكرا أو شاذا

المثال على الحديث الحسن لغيره :

كما في مسند أحمد: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِى أَبِى قَالَ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ أَمَرَنِى رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – أَنْ أَقُولَ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ وَإِذَا أَخَذْتُ مَضْجَعِى مِنَ اللَّيْلِ « اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ وَمَلِيكُهُ أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ وَحْدَكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِى وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ وَأَنْ أَقْتَرِفَ عَلَى نَفْسِى سُوءاً أَوْ أَجُرَّهُ إِلَى مُسْلِمٍ ».

تطبيقه (عمليا) الطريقة العملية: عند تطبيق شروط الحديث الصحيح على هذا السند ، سنلاحظ أن بعض الرواة صرحوا بالتحديث ، والبعض قال (عن) وهي محمولة أيضا على السماع لأنهم لم يوصفوا بتدليس ، وأيضا وجدنا مجاهدا رحمه الله أتى بصيغة (قال) وهي تحتمل السماع وعدمه فرجعنا إلى الكتب التي تهتم بمعرفة السماع من عدمه ، التي تقدم ذكرها ، فوجدنا أن مجاهدا لم يسمع من عمر ، فيكون الحديث بهذا السند ضعيفا بسبب الانقاع

بعد ذلك لا بد أن ننظر هل جاء الحديث من طريق آخر غير طريق مجاهد من أجل أن نقوي ذلك الحديث الضعيف!! ومن أجل معرفة ذلك لا بد أن نقوم بجمع طرق الحديث من كتب المسانيد ،إما عن طريق الضغط على لفظة من الحديث في خانة البحث في الشاملة ، أو في غيرها من البرامج الجامعة للأحاديث

فلما فعلنا ما تقدم ذكره وجدنا أن الحديث ورد من طريق آخر في مسند أحمد عن صحابي آخر : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِى أَبِى حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الأَلْهَانِىِّ عَنْ أَبِى رَاشِدٍ الْحُبْرَانِىِّ قَالَ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِى فَقُلْتُ لَهُ حَدِّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – فَأَلْقَى بَيْنَ يَدَىَّ صَحِيفَةً فَقَالَ هَذَا مَا كَتَبَ لِى رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – فَنَظَرْتُ فِيهَا فَإِذَا فِيهَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَ يَا رَسُولَ

اللهَّ عَلِّمْنِى مَا أَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهَّ - صلى الله عليه وسلم - « يَا أَبَا بَكْرٍ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ رَبَّ كُلِّ شَىْءٍ وَمَلِيكَهُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِى وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ وَأَنْ أَقْتَرِفَ عَلَى نَفْسِى سُوءاً أَوْ أَجُرَّهُ إِلَى مُسْلِمٍ ».

وعند النظر في سند الحديث لا يجد الناظر فيه علة (حتى ولو فرضنا أن فيه علة خفيفة فإنه لا يضر) والخلاصة أن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنه – يشهد للحديث الأول حديث أبي بكر – رضي الله عنه ، فيصير الحديث حسنا لغيره

تنبيه : إذا كان للحديث طرق وشواهد لكنها شديدة الضعف ، فإن الحديث لا ينتفع بذلك، ولا يتقوى بها ، ولا يصل إلى مرتبة الحسن لذاته.

تطبيقات عملية

طبق شروط الحديث الصحيح على هذا السند ، فإن رأيت فيه علة ؛ فقم بجمع طرق الحديث ثم انظر هل سيرتقي إلى درجة الحسن لغيره أم لا يرتقي :

جاء في مسند أحمد : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ حَدَّثَنِى أَبِى حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ أَنْبَأَنَا عَمَّارُ بْنُ أَبِى عَمَّارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللهَّ – صلى الله عليه وسلم – رَأَى فِى يَدِ رَجُلٍ خَاتَماً مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ « أَلْقِ ذَا ». فَأَلْقَاهُ فَتَخَتَّمَ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ « ذَا شَرٌّ مِنْهُ ». فَتَخَتَّمَ بِخَاتَمٍ مِنْ فِضَّةٍ فَسَكَتَ عَنْهُ.

ج:..

....

....

....

....

فوائد متممة في الحكم على الحدبث

الفائدة الأولى(النظرية) :- إذا كان الحديث له سند واحد فقط، ولم تجد له متابعات ، فتحكم على رجال السند كلهم بما يستحق من صحة أو ضعف من شيخ المصنف إلى التابعي ، وهذا معنى قولهم : هذا حديث فرد مطلق ، أي لا يتابعه عليه راو آخر وليس له شاهد ، ويقال له أيضا: حديث غريب ، وقد يكون الفرد نسبيا كقولهم : وهذا الحديث تفرد به أهل مكة

والمثال على الفرد المطلق :

قال ابن ماجة – رحمه الله – :

حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ الْعَمِّيُّ، عَنْ أَبِيهِ (وهو زيد بن الحواري العمي)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ فَرَّ مِنْ مِيرَاثِ وَارِثِهِ، قَطَعَ اللَّهُ مِيرَاثَهُ مِنَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

تطبيقها (عمليا)الطريقة العملية :

عند تطبيق شروط الصحة على هذا السند الوحيد الذي لم نجد له طرقا أخرى ، نجد أن الراوي عبد الرحيم بن زيد العمي كذبه ابن معين وكذلك أبوه زيد بن الحواري العمي ضعيف ،وعلى هذا فالحديث ضعيف جدا.

التطبيقات العملية :

طبق شروط الصحة على هذا الأثر الذي ليس له إلا هذا الطريق ؟

قال ابن أبي شيبة – رحمه الله – :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ»

ج:..

....

....

....

الفائدة الثانية(النظرية) :

- أما إذا كان الحديث له عدة طرق وكانت هذه الطرق تلتقي (عند الصحابي ، فهذه تسمى متابعات لأن الصحابي واحد ، وطريق الحكم أن تنظر أين مخرج الحديث(أي الراوي الذي تلتقي الأسانيد أو الطرق عنده) فتحكم عليه وما بعده إلى نهاية السند

مثاله : قال ابن ماجة – رحمه الله – :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعِطَافِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهَا، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ يُنْسَى، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي»

تطبيقها (عمليا)الطريقة العملية :

تنظر أولا من أخرج هذا الحديث وذلك بالطرق التي تعلمتها سابقا ، أسهلها الطريقة الحديثة حيث تكتب أول الحديث في خانة البحث في المكتبة الشاملة ، وعند الضغط وجدنا أن الذي أخرجه أيضا الحاكم ، فقال رحمه الله :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى الْأَسَدِيُّ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَطَّافِ، مَوْلَى بَنِي سَهْمٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهُ فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَإِنَّهُ يُنْسَى وَهُوَ أَوَّلُ مَا يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي»

وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط فقال – رحمه الله – :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ الصَّائِغُ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَطَّافِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَإِنَّهُ يُنْسَى، وَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي»

فإذا تأملت في الطرق السابقة رأيتها تجتمع عند الراوي : حفص بن عمر ، فنبدأ بالحكم على حفص وما بعده

وعند النظر في ترجمة حفص وجدنا أن البخاري وبن معين والنسائي ضعفوه

إذا الحديث ضعيف

تنبيه : كما تقدم قد يتقوى هذا الحديث ويرتفع عنه الضعف بأمرين وهذان الأمران يأتي منهما الحسن لغيره وهما :

١- إذا كان له متابعة من غير طريق حفص أي أن يأتي الحديث نفسه وبنفس الصحابي بشرط أن لا يذكر حفص في السند ، وإذا ذكر يذكر مقرونا بغيره وسواء كانت المتابعة سنده صحيح أو كان ضعفها خفيفا

٢- أذا كان له شاهد أي ورد الحديث نفسه بصحابي آخر سواء كان الشاهد سنده صحيح أو كان ضعفه خفيفا

هل توجد متابعة في الحديث السابق؟

وهنا لم نجد أحدا يرويه عن أبي الزناد إلا حفص بن عمر فلو رواه غيره عن أبي الزناد أو جاء بسند آخر من غير طريق (حفص بن عمر) لكان ذلك يقويه ولو كان ضعفه يسيرا

هل يوجد شاهد للحديث السابق؟

وهنا كما ترى لم يأت إلا عن أبي هريرة فقط ، فلو جاء عن صحابي آخر لكان ذلك يقويه ، ولو كان الحديث الشاهد خفيف الضعف

فائدة : الطرق التي تؤدي إلى مخرج الحديث الذي تلتقي عنده الطرق لا داعي لذكرها ، وذلك إذا كان منها طريق ولو واحدة صحيحة، مثلا تقول كما في الحديث السابق : حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجة، والحاكم في مستدركه، والطبراني ، من طرق عن حفص بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : وذكر الحديث

أما إذا كانت كل الطرق التي تؤدي إلى مخرج الحديث كلها ضعيفة فعليك أن تذكر الطرق كلها من أجل تقوية الحديث بها إذا كانت تصلح للتقوية أي إذا كان ضعفها يسيرا

التطبيقات العملية :

قم بتخريج هذا الحديث وجمع طرقه إن كان له طرق ، ثم حكم عليه بما يستحقه صحة وضعفا

قال أبو داود – رحمه الله – :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ التَّنُوخِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْل: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ "

ج :

....

....

....

....

....

....

فوائد وقواعد عامة في بالبحث والتحقيق

- عند عزو الحديث إلى من أخرجه يكون العزو إلى المصادر الأصلية وهي الكتب التي فيها الأحاديث مسندة

- إذا كان الحديث في البخاري أو في مسلم فارفع يدك من الحكم عليه إلا إذا كان الحديث منتقدا من قبل العلماء المتقدمين وتم لهم الانتقاد .

- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فيكفي في العزو إليهما .

- معنى التخريج :معرفة من أخرج الحديث وطرقه ومعرفة حاله من حيث القبول والرد

- معنى التحقيق : مقابلة النص على مخطوطة أو مخطوطات ، وتصحيح الأخطاء ،والترجمة للأعلام ، وتخريج الآثار وبيان حالها صحة وضعفا

هذا وقد قمت بتلخيص كتاب (مزالق المحققين) لمؤلفه الشمرآني لما في ذلك من الفائدة :

فمن المزالق :

المزلق الأول: ادعاء بعض المحققين الاعتماد في اخراج الكتاب على مخطوط، وفي الواقع نجد أن طبعتهم مسروقة من طبعة أخرى، أو ملفقة من عدة طبعات، ولم يقابلوا الكتاب على المخطوط الذي تحدثوا عنه وصوروا شيئا منه في الكتاب.

المزلق الثاني: الإحالة إلى الفرع دون الأصل.ومن ذلك كثرة الإحالة إلى كتبه المؤلفة

المزلق الثالث: الإحالة إلى معدوم.مثل أن يحيل إلى كتاب له لم يطبع بعد

المزلق الرابع: ظاهرة حجز الكتب ، حيث يعلن الفكرة أو الكتب التي سيقوم بتحقيقها أو هو جاري العمل فيها وهو لم يعمل بعد

المزلق الخامس: ظاهرة معامل التحقيق له محققون ونساخ و ...ثم ينسب العمل لنفسه دون أن يبين ذلك

المَزلَقُ السادس: "ظاهرة نَفْخِ الكُتبِ ، مثل كأن يكون أصل الكتاب مكون من تسعة أوراق فينفخ إلى مائتين ورقة بل والعجيب قد تجد الفهارس نحو ثلث الكتاب":

المَزْلَقُ السابع: "المبالغةُ في نقدِ الطبعاتِ السابقة فليس في الدنيا أفضل إلا طبعته وتحقيقه"

المزلق الثامن: "المشاغبة في التعليق، والتعقيب فتراه يعلق ويتعقب بالهمز واللمز والطعن":

المزلق الحادي عشر:" إهمال جهود المحققين السابقين فربما لا يشير إلى ذلك ، مع استفادته منهم ، ومن كتبهم":

المُزْلَقُ الثالث عشر: المُبَالَغَةُ في تَطْبِيقِ قواعدِ التَّحْقِيقِ فكلنا يعلم بأن القواعد والضوابط في تحقيق النصوص ما هي إلا من باب الاجتهاد ، فتراه يترجم لكل صغيرة وكبيرة بعضها معلوم عند صغار الطلاب بل والعوام.

المزلق الرابع عشر: التفاوت في معالجة النصوص قد يكون هناك خطأ واضح في المخطوطة ومع ذلك يثبته كما هو وينبه في الحاشية ، وقد يكون في المخطوطة كلمة لها وجه في اللغة العربية ومع ذلك يرى أنها خطأ ولا يثبتها

المزلق العشرون: انتفاء الديانة عن بعض المحققين حيث جعلوا تحقيقاتهم تجارة دنيوية فيبيعون كتبهم بأسعار مذهلة وخاصة المشهورين في التحقيق وربما يعقد مع أحد الناشرين وفي نفس الوقت يعقد مع ناشر آخر دون علم الأول وكم من المشاكل بسبب ذلك

واخيراً: فللمحققين مزالق كثيرة، والامثلة عليها اكثر من ان تعد،...

ثم اعلموا اخواني المحققين رحمني الله واياكم: ان هذا العلم دين، وعلينا ان نتقي الله فيه، ولا نشتري الدنيا بالآخرة، ولأن يبقى الرجل طالب علم، يدرس، ويبحث، خير له من ان يكون محققاً، يسخر الناس منه في الدنيا، ويحمل من الاوزار، ما يبوء بحمله يوم لا ينفع مال، ولا بنون، الا من اتى الله بقلب سليم.

ثم احذر يا طالب العلم من ظاهرة ظهرت تسمى (بالنسخ والقص واللصق) فتجد كتابا جديدا هو نفس الكتب التي نسخ منها وقص ، مع تغيير في العناويين ، ولم يقدم جديدا للمكتبة الإسلامية ، والسبب في ذلك العجلة في التأليف ، و التصدر قبل التأهل وكما قيل (تزبب قبل أن يتحصرم)ففي التأني السلامة. تم تلخيصه بتصرف وزيادات.

الفهرس

المقدمة ٢
تنبيهات مهمة ٤
مقدمات وبدايات مهمة ٦
الحديث الصحيح ١٠
الحديث الحسن ١٧
الحديث الضعيف ٢٠
الحديث المعلق ٢٠
الحديث المرسل ٢٢
الحديث المعضل ٢٤
الحديث المنقطع ٢٧
الحديث المدلس ٢٩
الحديث الموضوع ٣٢
الحديث المتروك ٣٤
حديث المجهول ٣٥
حديث المبهم ٣٦
حديث المنكر ٣٨
حديث المدرج ٣٩
حديث المختلط ٤١
حديث المقلوب ٤٣
حديث المصحف ٤٤
الحديث المضطرب ٤٥

الحديث الشاذ ٤٨

زيادة الثقة ٥٠

الحديث المعلل ٥٢

الاعتبار (المتابعات والشواهد) ٥٣

الصحيح لغيره ٥٧

الحسن لغيره ٥٨

فوائد متممة في الحكم على الحديث... ٦١

فوائد وقواعد في البحث والتحقيق... ٦٥

الفهرس ٦٧